مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير
اسم الكاتب: م.د. عامر هاشم عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6850
تاريخ الاسترداد: 2026/04/17 12:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير

المدرس الدكتور
عامر هاشم عواد(*)

المقدمة:

لم تكن الاستراتيجية الامريكية المتبعة في العراق بمعزل عن الاستراتيجية الامريكية العالمية، التي ترمي لأن تكون الولايات المتحدة القوة الامبراطورية المتحكمة في الشؤون العالمية . والمشروع الامبراطوري او النزعة الامبراطورية لدى الامريكان ليست امرا جديدا، بل هي نزعة ولدت مع ارتفاع شمس نهار الاتحاد الفيدرالي الامريكي، والدليل ان نزعة الهيمنة والبحث عن الدور العالمي هي التي دفعت الكونغرس الامريكي عام ١٨٠١ الى السماح للحكومة الامريكية بتجهيز ست سفن حربية بهدف استخدامها ضد ليبيا بغرض حماية الطريق التجاري في البحر الابيض المتوسط، وهي ذاتها التي دعت الرئيس جيمس مونرو عام ١٨٢٣ الى اعلان مبدأه الشهير القاضي بكف التدخل الاوربي في (الحديقة الخلفية) للولايات المتحدة، مع اطلاق يد الاخيرة فيها. واستمرت نزعة الهيمنة الامريكية والتوجه نحو الصيرورة قوة امبراطورية تزداد بمرور الوقت، مع تزودها بجرعات منشطة بين حين وآخر وعقب كل حادثة تاريخية عالمية. فعند انتهاء الحرب العالمية الثانية، اكتسب المشروع الامريكي جرعة جديدة، وعقب انتهاء الحرب الباردة اكتسب جرعة عظيمة اخرى. وهنا ثمة من يرى ان نتائج الحرب العالمية الثانية فسحت المجال امام تحول دول المحور المهزوم الى الديمقراطية التعددية، في حين أدت نهاية الحرب الباردة الى تمدد الديمقراطية الى الجمهوريات الدائرة في الفلك السوفياتي. ومن هنا " تتوقع الولايات المتحدة انه وبقدر من الصبر والحزم يمكنها بعد ان (تنتصر) في العراق ان تدخل الحرية والديمقراطية الى منطقة الشرق الاوسط ".

ولان المشروع امبراطوري، فان ذلك يستلزم السيطرة على ماأمكن من المناطق العالمية ولاسيما المناطق الحيوية، سواء من حيث الاهمية الجيوبوليتيكية، او الاهمية الايكو ستراتيجية. ومن هنا جاء مشروع الاحتلال الامريكي للعراق بوصفه مشروعا فرعيا من المشروع العالمي الامريكي. ومن الخطأ ان ندرس مشروع احتلال العراق بصورة منفصلة عن المشروع الامريكي، اذ ان احتلال العراق ما هو الا خطوة تطبيقية لاستراتيجية الحرب الوقائية التي اتبعتها الادارة الامريكية بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ لإحكام سيطرتها على واحدة من اهم المناطق الحيوية في العالم، جغرافيا واقتصاديا ودينيا. كما ان دراسة تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق لايمكن ان تكون كاملة اذا ما عزلت عن

(*) مدرس- قسم الدراسات الامريكية- مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

تطور الاستراتيجية الامريكية الشاملة االتي هدفت وتهدف الى تحقيق الحلم الامبراطوري سالف الذكر.

اهمية الدراسة: في عالمنا العربي حيث تخلف الركب الاكاديمي عن قافلة العلم العالمية، نجد قلة الاهتمام او حتى تسخيف الدراسات التي تحاول استشراف المستقبل، بحجة انها اسقاط لمجموعة فروض او احتملات لحالة في المستقبل قد تحدث او لاتحدث ، وفي الحالتين فان الفائدة من الدراسة لن تكون بما مرجو منها. والحقيقة ان الدراسة لن تكون ذات فائدة طالما بقي العقل العربي ساكنا يتعامل مع الاحداث بمنطق الزمن الماضي دون ان يستطيع التفاعل مع الزمن الحاضر، لانه عندما يقرر ذلك ، يتحول الفعل ذاته وانعكاساته الى صيغة ماضية. وعليه أنّى له ان يستسيغ دراسات المستقبل؟ وعلى رأي احد الكتاب العرب، فان ثمن هذه النقيصة الفكرية في السياسة يتمثل في فقدان الحس الاستراتيجي، ولكون المرء يميل بصورة طبيعية لتصور الآخرين على شاكلته نجد باستمرار إساءة لفهم قيمة الاستراتيجية لدى الآخر، فالآخر في وعينا الكامن لا يمتلك استراتيجية وكل ما يقال حول ذلك هو محض (تنظير)، أما الحقيقة المستقرة في باطن العقل السياسي العربي فهي أن الآخر مثلنا يمكن أن ينتقل من النقيض إلى النقيض.ولا يمكن للعقل السياسي العربي أن يتقدم دون ردم هذه الفجوة، وقبل التفكير في صناعة الاستراتيجية ينبغي التسليم بقيمتها ووجودها لدى الآخر، ومما يمكن عمله في هذا الصدد دراسة وفهم الاستراتيجية الأمريكية وتصور ماستكون عليه في المستقبل.

ولان هناك قدرة كبيرة جداً في الإدارات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية على التأقلم البراغماتي، ولإعادة انتاج سياسات جديدة، تعمل في ضوء استراتيجيات متغيرة، فان من الاهمية بمكان أن نبدأ في السعي لفهمها مسبقاً.

ولأن مخرجات السياسات الامريكية الحالية لم تات بالنتائج المرجوة، بل على العكس احدثت نتائجا سلبية على المشروع الامريكي، فالحال يقتضي من الولايات المتحدة التفكير باحداث تغييرات في سياساتها او في استراتيجياتها للوصول لتلك الاهداف، ومن هنا تتاتى اهمية البحث الذي سيحاول استشفاف ما اذا كانت الاستراتيجية الامريكية في المستقبل ستبقى على ذات النسغ ام انها ستراجع بصورة كلية ام جزئية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية قوامها ان مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق سيبقى على ذات النهج او سيتغير كلياً او جزئياً بناءً على ماتحقق وسيتحقق من نجاحات في العراق، وايضاً على ماستفرزه المتغيرات المؤثرة على هذه الاستراتيجية من مخرجات قد تقود بها نحو الاستمرارية او التغيير.

وللبرهنة على هذه الفرضية، سيطرح البحث مجموعة من الاسئلة ستشكل الاجابة عنها هيكلية البحث، والاسئلة هي: ما طبيعة الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة في العراق، وما علاقتها بالاستراتيجية الامريكية العالمية؟ وكيف تطورت او تغيرت هذه الاستراتيجية ؟ وما الذي يمكن استشفافه بخصوص مستقبل هذه الاستراتيجية في العراق؟

اولاً: الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد الاحتلال ٢٠٠٣

ان دراسة تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق لايمكن ان تتم بمعزل عن تطور الاستراتيجية الامريكية الشاملة التي هدفت وتهدف الى تحقيق الحلم الامبراطوري في الهيمنة العالمية المنفردة. فالاحتلال الامريكي للعراق الذي شكل تجسيداً عملياً لافكار كبار مسؤولي ادارة الرئيس بوش الابن ومنظري الاتجاه اليميني المسيحي في الولايات المتحدة، شكل تطبيقاً واضحاً للاستراتيجية الامريكية على الصعيد العالمي، والمنطقة العربية وجوارها بشكل خاص. هذه الاستراتيجية التي يمكن تلمّس معالمها من خلال الأدوار التي قامت بها أمريكا في أفغانستان والعراق ومن خلال الأدوار التي تؤديها مؤخرا بمساعدة أوروبا في عدد من الملفات، سواء في سوريا أو لبنان أو فلسطين أو مصر أو الخليج العربي وتركيا، والتي تقوم على اكثر من ركيزة من بينها تحجيم نفوذ الدول الكبرى تقليديا مثل مصر والسعودية وسوريا والعراق، والحرص ألا تمتد دائرة نفوذهم خارج إطار دولهم، سواء سياسيا أو عسكريا أو حتى اقتصاديا في بعض الأحيان.

ومن هنا جاء الاحتلال الامريكي للعراق، الذي هدف الى الحفاظ على المصالح الامريكية، وتلقين المناؤين للسياسات الامريكية العبر والدروس على القدرة التدميرية للماكنة العسكرية الامريكية، تحجيم نفوذ قوة عربية كانت لها صولات وجولات في احداث المنطقة، وفضلاً عن هذا وذاك إخراج العراق من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي. وهكذا فالهدف من وراء الاحتلال تحقيق سيطرة استراتيجية عسكرية، وهيمنة جغرافية سياسية، فضلاً عن تامين امدادات هائلة من الطاقة وسيطرة على مخزون ستراتيجي عالمي والضغط به على المنافسين الآخرين[1].

ولاجل تحقيق الاهداف الامريكية من وراء احتلال العراق، فان الولايات المتحدة تبنت استراتيجية سعت عبرها الى اعادة تشكيل الكيان العراقي وفق مقاسات تلائم الرغبة الامريكية، وتلائم المصالح الامريكية في المنطقة العربية. وقد عمدت الى الغاء مظاهر السلطة فيه، كما وعمدت الى تغيير دوره القومي بوصفه الباب الحامي لشرق الوطن العربي ومعادي او مناوئ لمشروع الهيمنة الامريكية الى عراق جديد يكون هو مركزاً للمصالح الامريكية في المنطقة. وركزت ايضاً على استراتيجية عسكرية قوامها السيطرة المباشرة بقوات عسكرية امريكية مع حل الجيش العراقي، وايجاد جيش عراقي جديد، وفق عقيدة عسكرية جديدة، اتضحت معالمها بأن يكون الجيش الجديد اشبه بشرطة وطنية هدفه الحفاظ على الامن الداخلي بدلاً من ان يكون قوة عسكرية ضاربة قادرة على حماية حدود الوطن والدفاع عنه من هجمات القوى الاقليمية. وقد تغيرت الاستراتيجية الامريكية في

[1]- لمزيد من التفاصيل فيما يخص اسباب الاحتلال الامريكي للعراق يمكن الرجوع على سبيل المثال الى: عامر هاشم العواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد٣٣، نيسان ٢٠٠٧، ص ص ١٨٣-١٩١.

العراق أكثر من مرة، وأدخلت على جانبها التكتيكي والعملياتي تغييرات كثيرة، ويمكن تتبع التغييرات التي أحدثت على الاستراتيجية الامريكية في العراق وفق التقسيم الآتي:

أ - استراتيجية تدمير الموجود (التخبط الامريكي وسوء التقدير): خاطب الرئيس (بوش) العراقيين في ٢٠٠٣م قائلا " سرعان ما ستعود حكومة العراق ومستقبل بلادكم إليكم، لسوف نُسقط نظاماً وحشياً ، بحيث يتمكن العراقيون من العيش في أمان، سوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة، حيث مبادئ العدالة والرحمة جوهرية لمستقبل العراق، سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة، ومن ثم ستغادر قواتنا العسكرية، سيسير العراق قدماً كدولة موحدة ومستقلة وذات سيادة بعد أن يستعيد مكانه اللائق في العالم، أنتم شعب طيب وموهوب ورثة حضارة عظيمة قدمت إسهامات لصالح كل البشرية "[١]. واذ يبدو من هذا الحديث ان ادارة بوش لديها استراتيجية فعالة لتحقيق الاهداف المعلنة المتوخاة من وراء الاحتلال، الا ان واقع الاحداث اثبت فشل تصورات ادارة الرئيس بوش لما ستؤول اليه الامور في العراق[٢]. واثبتت الوقائع اليومية القصور الفاضح لدى مخططي الاستراتيجية الامريكية في تصور صعوبة نجاح المهمة في العراق بعد الاحتلال العسكري [٣]. وقد اعترف الحاكم المدني في العراق بول بريمر –في كتابه عامي في العراق... الذي اصدره عام ٢٠٠٥- بان ادارة الولايات المتحدة للشان العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الإحتلال، وأن أخطاءاً عديدة قد ارتكبت قادت بالوضع الى التردي [٤].

هذه الاخطاء الامريكية وغيرها ادت بالادارة الى اجراء تغييرات في الاستراتيجية وهو ما ورد في استراتيجية النصر القومي ٢٠٠٦.

ب- الاستراتيجية القومية للنصر في العراق ٢٠٠٦(من الانسحاب الى البقاء حتى استكمال المهمة!!)

كمحاولة للخروج من المأزق الذي عاشته الادارة والقوات الامريكية وكذا القوات المتحالفة معها في العراق، قدم الرئيس استراتيجية جديدة قال انها ستكون مقدمة لتقليص القوات الامريكية الموجودة في العراق، وسماها تقرير صدر عن احد المؤسسات الفكرية المرتبطة بالادارة ب(الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)، وقد حدد التقرير(النصر) بلائحة من الاهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى، والتي يؤدي انجازها الى البدء بسحب القوات الامريكية في العراق . وكان من بين تلك الاهداف، تلبية المعايير السياسية،

---

[١]- انظر نص الخطاب على الموقع الالكتروني للبيت الابيض:.<http://www.whitehouse.gov>

[٢]- استمر الرئيس بوش على اعتقاده بان الانتصار في العراق آت رغم دلائل التقهقر الامريكي الذي فرضته عليها العمليات البطولية لرجال المقاومة العراقية، وهو الامر الذي اصر عليه الرئيس في خطابه عن حالة الاتحاد لعام ٢٠٠٤. انظر : خطاب بوش عن حالة الاتحاد: المهمة التي لم تنته، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٠، ٢/٢٠٠٤، ص ص ٦-١٢.

[٣]- حول اخطاء الاستراتيجية الامريكية في بداية الاحتلال يمكن الرجوع الى: انتوني كوردسمان، نحو استراتيجية امريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٣/٣،٢٠٠٥، ص ص ٣٥-٣٦.

[٤]- للاستزادة يمكن الرجوع الى الكتاب الاصلي او عرض الكتاب في: محمد المنشاوي ، كتاب (بول بريمر) الجديد : لا مفاجآت ولاخروج عن خط إدارة بوش ، تقرير واشنطن ، العدد ٤١ ، ١٤ يناير ٢٠٠٦ .
www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=252

وبناء المؤسسات الديمقراطية ، واعداد قوات امن نشطة لجمع المعلومات الاستخبارية ، وتدمير الشبكات (الارهابية) ، والحفاظ على الامن ، واجراء الاصلاحات الاقتصادية الاساسية لارساء اساس اقتصاد متين[١]. ورفضت هذه الإستراتيجية وضع جدول زمني للإنسحاب، وأوضحت أهمية الإنتصار في العراق. وأن الإدارة الأمريكية " تحقق إنتصاراً في العراق في المجالات السياسية عبر الانتخابات ووضع العراق على طريق الحكم الديمقراطي. وكذلك تنجح الاستراتيجية الأمريكية في المجال الاقتصادي عبر إعادة بناء العراق وإستعادته لقدراته النفطية والاقتصادية. وكذلك في البعد الأمني والعسكري. حيث وصل عدد القوات العراقية المؤهلة والمدربة الى ٢١٢ الف عسكري تسلموا ٢٩ قاعدة. ويؤدون دوراً متصاعداً في العمليات العسكرية ". ورفضت الوثيقة منطق الفشل اذ "أنه ليس خياراً في العراق". لأن الفشل، سيحول العراق الى أرض خصبة ومأوى ومقر للإرهابيين اولاً، وثانياً، إذا ما فشلت الاستراتيجية الأمريكية، فإن ذلك يعني غياب العراق كنموذج يلعب دوراً مهماً لنشر الديمقراطية والحرية في دول المنطقة. وثالثاً لأن الفشل في العراق سيؤدي الى فوضى وحرب طائفية مع عواقب وخيمة للمصالح الأمريكية في المنطقة ككل. الا ان الاهداف المثالية التي ارادت الاستراتيجية تحقيقها لم تكن لتتحقق مع استمرار التخبط الامريكي وعدم فهم العقلية العراقية، وتبسيط الامور واغفال او التغافل عن خطورة الوضع في العراق وما يمكن ان تتدهور اليه الاوضاع. فالتخطيط الامريكي وكما ورد في التقارير الامريكية عانى من النقص وسوء الادارة [٢]. كما عانت قضية اعادة الاعمار من بطء الاجراءات الروتينية وتقليل الاعتماد على الكفايات العراقية مع اعطاء عقود الاعمار للشركات الامريكية الكبرى [٣]، هذا فضلاً عن تردي الاوضاع الامنية التي أخرت عمليات اعادة الاعمار والنهوض بالجانب الخدماتي للمواطن العراقي وهو ماافشل الى حد كبير المضي في نجاح استراتيجية النصر القومي[٤]، يضاف لذلك كله تزايد عمليات المقاومة العراقية التي حققت ارقاماً كبيرة في عدد القتلى والجرحى من الجنود الامريكان، الامر الذي فرض على الادارة الامريكية وبالطبع القيادة العسكرية الامريكية في العراق ادخال تغييرات جديدة على استراتيجيتها.

---

[١]- انظر نص الاستراتيجية على موقع وزارة الخارجية : http://www.usinfo.state.gov

[٢]ادى سوء الادارة والتخطيط لفقدان اعداد كبيرة من الاسلحة الامريكية، ورد ذلك بالتقرير الذى أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية وأعلنت فيه عن فقدانها لما يقرب من ١٩٠ ألف بندقية من نوع AK-47 وأسلحة أخرى كانت قد سلمتها لقوات الأمن العراقية. انظر: محمد الجوهري، نهاية العراق في إعلام أمريكا، تقرير واشنطن، العدد ١٢١، ١١ اغسطس ٢٠٠٧ .

[٣]- مثل شركات هاليبرتون وبيكتيل وغيرها من الشركات الكبرى التي كان السيناتور جون ماكين قد شبهها بالذباب الذي سيجذبه انماء العسل العراقي الضخم. انظر: نعومي كلاين، بغداد: السنة الصفر، نهب العراق سعيا الى((يوتوبيا)) المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٨، ٢٠٠٤/١٠، ص ٢٥.

[٤]- عن الصعوبات الامنية واثرها على الاعمار في العراق، أشار احد الكتاب الامريكان إلى تجربة فريق من كتيبة الإنشاءات construction battalion فى البحرية الأمريكية، تحت قيادة ستيف فروست Steve Frost ، حيث عمل الفريق فى إحدى محطات الرفع فى أبو نواس لمدة عشرة أشهر، وكانت احد مهام الفريق تدريب المهندسين العراقيين على كيفية إدارة هذه المحطة. ويصف فروست الصعوبات التى كان يواجهها الفريق فى الرحلة من المنطقة الخضراء - حيث يقطن الفريق- إلى المحطة، فيقول "أن الوصول إلى بوابة المحطة يستغرق ٢٠ دقيقة ، وتتطلب الرحلة تامين من قبل موكب عسكرى كبير من المركبات المدرعة ، ومع ذلك كنا نتوقع في كل لحظة وجود قنبلة فى مكان ما، فضلا عن نقاط التفتيش التى أصبحت هدفا للانتحاريين المرتدين زى قوات الأمن العراقية ".انظر: محمد الجوهري، مصدر سبق ذكره.

ج.الاستراتيجية الامريكية (الجديدة) ٢٠٠٧(زيادة عديد القوات الامريكية وتغيير نمط التحالفات).

أقر وزير الدفاع الامريكي السابق دونالد رامسفيلد قبل يومين من تقديمه لاستقالته على اثر الخسارة التي مني بها الجمهوريون في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس ٢٠٠٦ والتي عدت استفتاءاً من قبل الشعب الامريكي على سياسات الجمهوريين بالفشل الامريكي في العراق والخلل الذي عانت منه الاستراتيجية الامريكية التي قال عنها انها تحتاج الى تعديلات كبيرة. وقد وردت توصيات رامسفيلد في مذكرة سرية وجهت الى البيت الأبيض وتضمنت اعترافا مفاجئا مفاده ان "ما تقوم به القوات الأمريكية في العراق حاليا لا يسير بشكل جيد او بسرعة كافية" واوصت المذكرة بسلسلة خيارات لتصحيح هذا الوضع. واوصي رامسفلد أيضا بإعادة انتشار كثيفة للقوات الأمريكية في مناطق القتال في العراق وتسريع تدريب القوات الأمنية العراقية واستخدام أموال للحصول على مساعدة قادة سياسيين ودينيين بارزين في العراق "لتجاوز هذه المرحلة الصعبة[١]. وقالت المتحدثة باسم البيت الابيض ايرين ويتشر ان الرئيس غير راض عن التقدم في العراق، و"الامر الواجب القيام به هو اعادة تقييم التكتيك الذي نتبعه". على ان استمرار الانحدار البياني في مستوى الامن والخدمات ، وللدعوات الامريكية التي بدأ يعلو صوتها والتي مفادها ان البنتاغون اخطأ عندما لم يترك في العراق القوات العسكرية الكافية لحفظ الامن والابقاء على المكاسب المتحققة ما بعد الاحتلال ، قدم الرئيس بوش في كانون الثاني ٢٠٠٧ ما عرف بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، وهي استراتيجية قائمة على خطين متوازيين ، الخط العسكري والذي فحواه زيادة عدد القوات الامريكية المتواجدة في العراق وخصوصا في المناطق الساخنة وابرزها بغداد والانبار ، ومساعدة القوات العسكرية العراقية في شن عمليات كبيرة على مناطق المقاومة. والخط الاخر هو اجراء اصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة في داخل المدن لاحداث تغيير اقتصادي – اجتماعي في الداخل العراقي[٢] . وقدً تضمنت تلك الاستراتيجية إرسال خمسة ألوية عسكرية إضافية (أكثر من ٢٠ ألف جندي) إلى العراق، تم نشرها في مدينة بغداد. وتركزت مهمة تلك القوات في التعامل مع الأوضاع الأمنية في العاصمة بغداد ومحيطها، ومساعدة الوحدات والتشكيلات العراقية على تأمين وحماية السكان المحليين في تلك المنطقة. هذا بالإضافة إلى نشر لواءين آخرين (٤ آلاف جندي) بمحافظة الأنبار لمساعدة القوات العراقية على مواجهة عناصر القاعدة التي تتركز بالمحافظة ومحيطها[٣].

---

[١]- رامسفيلد يقر بالفشل في العراق ويوصى بخفض العمليات القتالية، صحيفة الراية القطرية ، ٢٠٠٦/١٢/٤ الموقع الالكتوني.

[٢] - للاسباب التي دعت لتبني هذه الاستراتيجية انظر : عامر هاشم، التنافس الداخلي واثره على مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٣١، تشرين الاول ٢٠٠٧.

[٣]- اندريا نويل، خبراء أمريكيون: من المبكر الحكم على إستراتيجية بوش الجديدة في العراق، تقرير واشنطن، العدد ١٠٣، ابريل ٢٠٠٧.

الامر الواضح الآن ان الاستراتيجية الامريكية الاخيرة حققت بعض النجاحات ، وان لم تجعل من العراق واحة خضراء للحرية التي ادعت الولايات المتحدة انها ستجلبها اليه. ويأتي هنا السؤال المركزي لهذا البحث: في ظل النجاحات الجزئية المتحققة سياسياً وامنياً- وبدرجة ادنى إقتصادياً-، كيف يمكن ان نرى مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق؟

ثانياً: مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق: الاحتمالات

تستدعي محاولة استشراف مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق، اولاً استحضار المتغيرات المؤثرة فيها، وهي متغيرات تأخذ مستويات عدة، منها مايتعلق بالداخل الامريكي، وهناك متغيرات الداخل العراقي ، وهناك ايضاً متغيرات البيئة الاقليمية، وتبقى متغيرات البيئة الدولية، من حيث استمرار الدعم الدولي للجهود الامريكية في العراق من عدمها. وسنأتي بشيء من التفصيل على أثر هذه المتغيرات:

أ. متغيرات الداخل الامريكي: وقدر تعلق الامر بالدراسة موضوع البحث، نستطيع رصد تاثير هذه المتغيرات عبر الآتي:

١. أثر التنافس الحزبي : المبدأ العام المتعارف عليه في السياسة الامريكية ان الاستراتيجية وان كانت توضع من قبل مؤوسة الرئاسة والمؤسسات الفرعية التابعة لها، الا ان تلك الاستراتيجيات تتأثر الى حد كبير برأي اعضاء اللجان المهمة في الكونغرس[١]. وعليه فان ثمة توافق بين الفريقين المتنافسين على طبيعة التوجه الخارجي. الا ان هذا التوافق وان قد يصح حول السياسة الخارجية اذ الاتفاق على هدف الصيرورة الامبراطورية نفسه، الا ان طبيعة الاستراتيجية الواجب اتباعها للوصول لهدف السياسة الخارجية قد لايتفق بالضرورة عليها طرفا التنافس. وهناك شبه اجماع بين المحللين على ان الحرب في العراق وفشل ادارة الرئيس بوش الابن في التفاعل مع تطورات الوضع فيه كانت من اهم اسباب خسارة الحزب الجمهوري في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ لصالح الديمقراطيين[٢]. وكان من الطبيعي ان تؤثر الاخطاء الامريكية الفادحة في العراق على وضع الادارة الامريكية والحزب الجمهوري ذاته عندما دب الانقسام فيه ممهداً الطريق لفقدان الجمهوريين لإغلبيتهم في الكونغرس.

وما نرجحه ان التنافس الحزبي سيعمل بالضد من عامل بقاء الاستراتيجية الامريكية على حالها، بل سيدفع باتجاه اجراء عدد من التعديلات عليها، وهي تعديلات لانستبعد مسها لجوهر الاستراتيجية الحالية.

٢. حال الاقتصاد الامريكي والاثار التي يمكن ان تترتب عليه: المبدأ الرئيس الذي لم يكد يتغير في الاستراتيجية الامريكية هو استخدام القوة العسكرية، ولنتذكر هنا قول أحد السياسيين الامريكان "اذا توجب علينا استخدام القوة فهذا لاننا امريكا، اننا الأمة التي لا

---

[١٣]- James H.Thurber, An Introdection to Presidential Congresional Rivalry, in: David P.Filer and Others, American Politics, Bosten, Pearson Custon Publishing, 2003, PP 156-158.

-[٢] يحيى عبد المبدي ، تحديات الكونغرس- الديمقراطي- الجديد ، تقرير (واشنطن) ، العدد٩٠، يناير٢٠٠٧ www.taqrir.org/showarticle.cfm? id=550

يمكن الاستغناء عنها"[١]. هذا التوجه السائد نحو القوة العسكرية واهميتها كانت له تبعات اقتصادية على الاكثر (تراجعية) من حيث حجم النمو الاقصادي، فكلما زاد التورط الامريكي في حرب مكلفة شهد النمو الاقتصادي الامريكي تراجعاً، اذ ادى التوجه الخارجي لادارة الرئيس بوش للاعتماد المتزايد على القوة العسكرية الى رفع الولايات المتحدة لموازنتها العسكرية الى نسبة ٤٦% من اجمالي الانفاق العسكري العالمي لعام ٢٠٠٤. وهو ما ادى لاحقاً الى اجهاد الاقتصاد الامريكي، والى توقع انخفاض مشاركة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي الى ما دون الـ ٣٠% في عام ٢٠٠٤، وربما الى ١٨% اذا ما نجحت اوروبا في استكمال بناء اتحادها ومجالات نفوذها في شرقي اوربا وفي حوض المتوسط. واذا ما استكملت الصين عمليات نموها، فان اجمالي مشاركة الولايات المتحدة في المكون العالمي سيتأثر اقتصادياً وعسكرياً حتماً. ومع ذلك جهدت الولايات المتحدة قواها في التعامل مع اتجاهات التحول الممكنة عالمياً وعبر المفاصل الاتية:

- بناء مجالات اقتصادية وشراكة مع القوى الاخرى، فكان ابتداءً شراكة كل من النافتا مع كندا والمكسيك، ثم الايبك ليربط تكتل النافتا مع دول حوض الباسفيك وليدفعها نحو مزيد من الحرية الاقتصادية، حيث تكون قدرات الشركات الامريكية عالية جداً[٢].

وبعد ان بدأ عهد كلنتون بالمزيد من الدفع باتجاه عولمة عالمية كبرى وتنشيط لاتفاقية التعرفة الكمركية (الكات GATT) ودفعها نحو بلورة نظام اقتصادي عالمي يساعدها في ضمان ريادتها العالمية، لجأت ادارة بوش الابن نحو تعزيز درجة الحمائية[٣].

- تبنت الولايات المتحدة، عسكريا، نحو اربعة اساليب، فمن جهة زادت معدلات انفاقها العسكري لتصل الى مستويات عالية جداً، ومن جهة ثانية زيادة الاستثمار في مكون القدرات ذات التكنولوجيا المتقدمة (نظام الدفع الصاروخي، الاسلحة الذكية،..) وثالثاً الاحتفاظ بقواعد متقدمة جداً لتكون خط هجوم/دفاع اول عن المصالح الامريكية، واخيراً ممارسة التوسع الاضافي في اوربا عبر توسع حلف الاطلسي شرقاً، وفي البلقان ١٩٩٩، وفي افغانستان ٢٠٠١، وفي العراق ٢٠٠٣، وتوسيع علاقاتها مع دول هي اقرب الى المنافسين التقليديين للمصالح الامريكية في اقاليمها: الهند، فيتنام، البرازيل، جنوب افريقيا... .

على ان آراء اخرى ترى ان الاقتصاد الامريكي ورغم الخسائر في العراق التي اثقلت الميزانية الامريكية لايزال هو الاول والاقوى عالميا، وان الحديث عن آثار سلبية عظيمة جلبتها الحرب في العراق على الاقتصاد الامريكي امر غير صحيح ومبالغ به، اذ تقف الولايات المتحدة على قائمة دول العالم من حيث اجمالي الدخل القومي، فطبقا لإحصاء عام ٢٠٠٦ ، بلغت نسبة إجمالي الدخل القومي الأمريكي٢٧,٥%، وذلك من إجمالي الدخل العالمي البالغ ٤٨,٢ تريليون دولار، فيما احتلت اليابان المرتبة الثانية بنسبة ٩,١ % ، ثم

---

(1) Paul Schott Stevens, U.S Armed Forces and Homeland Defense, The Legal Framework, Washington.DC, CSIS, 2001, PP 4-8.

(2) Richard Freeman, Asian Crisis Collapses exports, Threatens U.S Physical Economy, EIR, Vol 25, No 11, March 13, 1998, PP 8-10.

(٣) والاكثر مما تقدم هناك ادوار امريكية واضحة خلف سلسلة الانهيارات الاقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧-١٩٩٩. أنظر :.Richard Freeman, Op.Cit, PP 9-10

ألمانيا في المرتبة الثالثة بإجمالي ٦% ، ثم الصين بإجمالي ٥,٥ %. ويليهم في الترتيب العالمي كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والهند[١] .

عموماً، من الممكن تتبع الاثار الاقتصادية السلبية لاستمرار احتلال العراق على اكثر من صعيد [٢]، ومنها نستنتج ان الحرب في العراق ادت لاثار سلبية اقتصادية واجتماعية واسعة على المجتمع الامريكي. وهنا تضغط هذه المتغيرات لصالح البحث الجدي في اجراء التغيير على الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

٣. طبيعة الادارة الامريكية التي ستاتي الى البيت الابيض: عندما تنتهي انتخابات الرئاسة الامريكية للعام الحالي ٢٠٠٨ فانها ستفرز فائزاً واحداً، فاذا كان الفائز هو جون ماكين مرشح الحزب الجمهوري فاننا لانتوقع تغييرا في الاستراتيجية الامريكية، اذ انه من المرجح ان يسير على نهج سلفه الرئيس بوش لاسيما وانه صرح بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٨ عقب زيارته للعراق بان" الانسحاب الامريكي من العراق سيعني انتصار القاعدة "[٣]. اما اذا ما وصل واحد من مرشحي الحزب الديمقراطي، فاما ان يفيا بوعودهما الانتخابية ويجريان تغييرات على الاستراتيجية الامريكية في العراق كما وعدا[٤]، واما ان تسكت اصوات الوعود مع علو صوت النتائج الانتخابية وانتقال الامر من التنظير الى التعامل الجدي مع عالم تريد الولايات المتحدة ان تتسيده بلا منافس.

٤. المحافظون الجدد ودورهم في التسويق للسياسات العالمية: من المتعارف عليه ان افكار المحافظين الجدد كانت وحتى وقت قريب بمثابة (الانجيل) الذي يسير على هديه الرئيس بوش. فالاتجاه الفكري للمحافظين الجدد كان هو السبب وراء مشروع القرن الامريكي الجديد ومشروع احتلال العراق، كما انهم كانوا وراء الاستراتيجية التي اتبعتها ادارة الرئيس بوش في العراق والتي اثبتت جميعها عدم قدرتها على الوصول للهدف الذي ابتغته الولايات المتحدة من وراء الاحتلال. ولكن طرأت تغييرات واسعة على هذا المنهج الفكري بوصفه المكون الاساس لوضع الاستراتيجية الامريكية، فمن جهة تراجع دور المحافظين الجدد، اذ تجري مراجعة شاملة للسياسات التي نادى بها اصحاب هذا التيار، وورد عن بعض اعضاء الادارة الامريكية "نحن نفكر ونراجع بشكل عميق، مدى حكمة قراءة الحرب على العراق" . وما جرى في الإدارة الأمريكية في المرحلة الأخيرة، هو أن عدد من الجمهوريين التقليديين أصبحوا يرون بأنه لا ينبغي ترك المحافظين الجدد يستولون بشكل كامل على دفة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تمت صفقة جوهرها إبعاد بعض الرموز الأكثر تطرفاً في هذه

---

[١]- يحيى عبد المبدي، رغم كل الإخفاقات أمريكا ما تزال رقم ١، تقرير واشنطن ،العدد ١٢٣، ٢٥ اغسطس ٢٠٠٧.

[٢]- فيليبس فينس، النفقات المتصاعدة لحرب العراق(تقرير) ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤/١١، ص ص ٦-٣٣.

[٣] قناة الحرة الفضائية، ٢٠٠٨/٣/٢١.

[٤]- المصدر نفسه.

الإدارة[١]. وهناك ايضا طرح مؤداه الفشل في نظرية الحرب الاستباقية، اذ لاحظ البعض بان استراتيجية ادارة بوش الابن في الحرب الوقائية قد اصابها الثلم، وادركت الادارة انه ليس في مصلحتها ان يتطابق عملها مع تفسير واسع للاستباق. فالعمل على اجهاض ما يمكن تصويره ان يكون مشكلة في المستقبل يضع معياراً جديداً للسلوك الدولي الذي قد يضر الولايات المتحدة اكثر مما يفيدها إذ ستسيطر كل القوى الاقليمية على الدول الصغيرة تحت حجج واهية تفيد بوجود خلاف ما [٢]. ونظراً لادراك الادارة ما للتفسير الواسع للعمل الاستباقي من تأثير مزعج في النظام الدولي فقد بذلت الادارة ذاتها جهوداً دبلوماسية للحد من الاضرار، الى درجة صرح معها وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول نهاية العام ٢٠٠٣ أن "المراقبين قد بالغوا في مركزية العمل الاستباقي في الاستراتيجية الامريكية"[٣].

هذا التصور لضرورة الابتعاد عن اراء المحافظين الجدد في رسم الاستراتيجية الامريكية سيكون مؤشراً على تنحي احد العوامل الدافعة باتجاه استمرار الاستراتيجية الامريكية في العراق على حالها، الامر الذي يؤشر امكانية التوجه نحو احتمال التغيير في الاستراتيجية.

٥. ضغط الراي العام الامريكي: اذ يرى اغلبية الراي العام الامريكي ان مسوغات الحرب على العراق لم تكن صحيحة، وان الحرب بنيت على معلومات مفتعلة، وان الادارة الامريكية يجب ان تعيد النظر في قضية استمرار التواجد العسكري في العراق. وعلى حد قول وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس " ان المواطنين الأمريكيين يسألون أنفسهم الآن إذا كنا أخطأنا بصدد أسلحة الدمار الشامل فى العراق، وأخطأنا فى تقدير حجم القوات المطلوب لغزو العراق، وأخطأنا فى تقدير الخسائر من هذه الحرب، وأخطأنا فى تقدير الانقسامات بين السنة والشيعة ، فلماذا يجب أن نكون واثقين فى أى شئ يقال عن مستقبل العراق؟ " [٤]. في هذا الصدد يدفع ضاغط الرأي العام باتجاه اجراء تغييرات واسعة على الاستراتيجية الامريكية في العراق لعل ابرزها البدء في سحب تلك القوات من العراق.

عموماً، ان متغيرات الداخل الامريكي، تحمل في ثناياها احتمالي الاستمرار والتغيير، وان كانت اغلب الترجيحات تشير الى ان هذه المتغيرات قد تدفع باتجاه التغيير في الاستراتيجية الامريكية في العراق اكثر مما هو البقاء على النهج نفسه الذي لم يثبت نجاحه كما اراد له واضعوه.

ب. متغيرات الداخل العراقي:

---

[١]- من ذلك وعلى سبيل المثال ابعاد وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد عقب الخسارة التي مني بها الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد يمكن الرجوع الى : سلامة كيلة، العرب وامريكا(ندوة)، مركز الغد العربي، القاهرة، ٢٠٠٧. http://www.aasc.info.stf.php?

[٢] انظر مثلاً: جمال مظلوم، الشرق الاوسط في الاستراتيجية الدفاعية الامريكية، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، العدد ٤٥، ٢٠٠٦، ص ص١٥٦-١٥٨.

[٣] نقلاً عن: بال دانوي و وزدزسلو لاتشوفسكي، الأمن والمؤسسات الاورو أطلسية، في: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، التسلح ونزع السلاح...، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٤-١٢٥.

[٤]- محمد الجوهري ، نهاية العراق" في إعلام أمريكا، مصدر سبق ذكره.

هل اسهمت الاستراتيجيات الامريكية التي اتبعت في العراق منذ الاحتلال في استقرار الوضع الامني، والارتقاء بالوضع السياسي؟ وهل احس المواطن العراقي بجدوى التغيير الذي حدث بسبب الاحتلال؟

ان رؤية واقعية للوضع الامني في العراق لاتجعلنا نرجح النجاح الكامل الذي اريد له ان يتحقق. فرغم النجاحات المشاهدة ولاسيما بعد تطبيق الاستراتيجية الامريكية لعام ٢٠٠٧ التي زادت من عدد الجنود الامريكان في العراق، وركزت جهودهم في المناطق المتوترة امنياً، الا ان الملاحظ ايضاً ان تنظيمات الجماعات المسلحة لازالت تعمل ولديها القدرة على اختراق الخطط الامنية. كما ان الخسائر الامريكية البشرية وان انخفض حجمها الا انها ماتزال مستمرة. فضلاً عن ذلك، ان المعركة ضد القاعدة ماتزال مستمرة، حتى مع انسياق قوات الصحوة في المعركة ضد القاعدة- بسبب افعال القاعدة واخطائها- الامر الذي اسهم بدرجة فعالة في تقهقر التنظيم وانحصار تواجده في مناطق معينة وهو الامر الذي فشلت فيه القوات الامريكية والعراقية خلال المواجهات العديدة التي حصلت، رغم ذلك فان استمرار وجود التنظيم وقدرته على القيام بعمليات جديدة يعني ان الاستراتيجية الامريكية الامنية في العراق لم تنجح في كسب الامن. كما ان المعركة ماتزال مستمرة مع المليشيات المسلحة التي تستطيع بين حين وآخر افشال او اختراق الخطط الامنية. فهذه الجماعات المدعومة من اطراف خارجية لاتزال تحتفظ بكوادرها القيادية، فضلاً عن استمرار امتلاكها للرصيد الشعبي الذي يمكن تجنيده واعادة تفعيل دوره. ومن ثم فان الاستراتيجيات الامريكية لم تضمن الوصول لاستتباب الامن في العراق[١]، وهو مايعني فشلها رغم النجاحات النسبية التي تحققها، الا ان دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة لا تستطيع السيطرة على امن دولة صغيرة بحجم العراق- رغم مايراه البعض من ان الجيش الامريكي يتعمد احياناً الاخلال بالوضع الامني- فان ذلك يصرف تفكيرنا الى فشل الاستراتيجيات المتبعة او على الاقل قصورها، الامر الذي يستوجب معه اجراء تغييرات عليها.

وعلى صعيد العملية السياسية، رغم اجراء الانتخابات واستمرار الحكومة في اداء وظائفها رغم كل المعوقات التي واجهتها، الا ان الحقيقة الملاحظة ان العملية السياسية ماتزال تعاني من فجوات كبيرة. فالى الآن لايوجد اجماع بين رؤساء الكتل السياسية على الكثير من المواضيع. ولناخذ مثالاً من بين عشرات الامثلة ، وهو تاخر التصويت في البرلمان على قوانين الميزانية والعفو العام والمحافظات غير المنتظمة باقليم، ولم تمرر هذه القوانين الا بعد مساومات سياسية بين الكتل المتنافسة[٢].

ايضاً، لايزال المواطن العراقي ينظر بعين الريبة لحقيقة النوايا الامريكية من احتلال العراق، بل ان استطلاعات الراي تشير الى تزايد الرغبة في رحيل القوات الامريكية او على الاقل انكفائها في قواعد عسكرية بعيدة عن المدن وان تخضع للقوانين

---

[١] - جيفري ميللر، قوات العراق: الفجوة في الاستراتيجية الامنية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥، ٢٠٠٥/٥، ص ص ٧٩-٨٣.

[٢]- حول التعارض في الاراء والتوجهات السياسية بين الفرقاء العراقيين يمكن الرجوع الى: عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣، ٢٠٠٦/١١، ص ص ٤٨-٦٩.

العراقية دون ان تتمتع بحصانة تمنع من معاقبة الجنود الامريكان عن الجرائم التي من الممكن ان يرتكبوها بحق العراقيين.

مايلاحظ الآن في العراق، ان الوضع قابل للتفجر، فالتوترات الامنية في مدن الجنوب بين جيش المهدي – الجناح العسكري للتيار الصدري- والقوات الامنية تزيد من احتمالات تفجر الوضع الامني في ظل الاتهامات التي يوجهها اعضاء التيار الصدري الى الحكومة العراقية والمجلس الاعلى الاسلامي بالوقوف وراء عملية منظمة ترمي الى تصفية التيار[١].

هذه المقدمات توصلنا الى نتيجة ان الاستراتيجية الامنية والسياسية والاقتصادية ايضا [٢]في العراق جانبها الفشل الكلي او النسبي، ومن ثم فان البديل الافضل اجراء تغييرات عليها بما يسهم في تحقيق تقدم على المستويات جميعاً.

ج. متغيرات البيئة الاقليمية:

تؤدي هذه المتغيرات دوراً مهماً في تحديد مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق. ويمكن التصدي لهذه المتغيرات وحسب الاهمية كالاتي:

١. المتغير الايراني:

ان ما يصدر من تصريحات سياسية واعلامية من الطرفين الايراني والامريكي، تجعل من طبيعة العلاقات الامريكية الايرانية وكانها تتجه نحو مزيد من التصعيد، لاسيما التلويح من الطرف الامريكي باحتمالية استخدام القوة المسلحة وما يقابله من رد ايراني بالاستعداد للرد[٣] . الا ان ذلك لايلغي امكانية التفاهم المشترك بين الطرفين الذي سيلقي بضلاله على الوضع في العراق. ثمة رؤى داخل ايران ترجح وجود امكانية لتفاهم مشترك بين الطرفين قد يحقق المصالح المشتركة. والمصالح المشتركة هنا ان يعترف كلا الطرفين

---

[١] - آخر تلك التصريحات ، ما صرح به النائب عن الكتلة الصدرية احمد المسعودي بتعرض اعضاء التيار للتصفية بتعاون حكومي مع المجلس الاسلامي الاعلى(قناة الحرة الفضائية ، ٢٠٠٨/٣/٢١)، الامر الذي رد عليه جلال الدين الصغير عضو المجلس الاعلى بالقول "ان عناصر التيار لاتصدر سوى الضجيج...". (قناة الشرقية الفضائية، ٢٠٠٨/٣/٢١). وبالفعل انفجر الموقف يوم٢٥اذار ٢٠٠٨ بين القوات العراقية وجيش المهدي في بغداد ومعظم مدن الجنوب بسبب العملية الامنية في البصرة التي قادها رئيس الوزراء بنفسه والتي سميت ب(صولة الفرسان) التي قالت الحكومة العراقية انها موجهة بالضد من الخارجين عن القانون اياً كانوا، بينما عدّها التيار الصدري موجهة ضده.

[٢]- لم تنجح الاستراتيجية الاقتصادية في العراق في اعادة اعماره رغم المبالغ العالية التي رصدت لذلك، واذا قلنا في مكان سابق من هذا البحث ان انعدام الامن ادى دوراً مساعداً في ذلك ، فان الفساد الاداري والمالي_ العراقي والامريكي- كان له الدور الاكثر سلبية في تاخر اعادة اعمار العراق. من الامثلة على تلك الحالات انظر تقرير: قضايا الفساد في اعادة اعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير اعده المفتش العام الامريكي المنسق لشؤون اعادة الاعمار في العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٢٥، ٢٠٠٦/٣، ص ص ٨٤-٩٩. بل الادهى ان الولايات المتحدة تخلت فيما بعد عن التزاماتها في تمويل مشاريع اعادة الاعمار رغم انها مسؤولة مباشرة عن المبالغ المتحصلة للعراق من مبيعاته للنفط.

[٣]- حول احتمالات خوض الحرب الامريكية ضد ايران وسيناريوهات الرد الايراني انظر: نادية ضياء، امريكا وايران: الحرب الخفية، مجلة الباحث العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد١، تموز ٢٠٠٦، ص ص ٧٣-٨٠.

بان للاخر مصالح في المنطقة . وامريكا ايضا تدرك ان عملية ضرب ايران لن تكون كضرب العراق ، فايران قوة اقليمية لا يستهان بها ، ولها نفوذ في اكثر من دولة وعلى اكثر من جهة . كما ان لها ادواتها في الوصول لضرب المصالح الامريكية ، وهي قادرة على الفعل[١]، وهي القوة الابرز اليوم في العراق بعد الولايات المتحدة، ولها كلمة لابد ان تسمع ورأي لابد ان يصغى اليه، ولديها حظوة كبيرة لدى الكثير من القوى السياسية العراقية المؤثرة، كما انها تمسك بخيوط كثيرة من خيوط اللعبة السياسية، ولها القدرة في ان تهدئ الوضع الامني في العراق، او ان تزيد الامور توتراً واشتعالاً. ضمن هذين الاطارين، اما ان تستمر الولايات المتحدة بالنظر لايران بصفتها عدواً يستوجب ايقافه، ومن ثم فانها ستبقي على استراتيجيتها في العراق لان اي انسحاب سيفضي الى (مكاسب) ايرانية، والتغيير هنا سيكون في التكتيك فقط من حيث اعادة انتشار القوات الامريكية كي تكون في مأمن من العمليات الايرانية اذا ماانداعت حرب بين الطرفين. كما انها ستعمل على كبح جماح المليشيات او الجهات التي تدعم ايران في معركتها ضد الولايات المتحدة، ومن ثم تقلل الى ابعد حد ممكن من الخسائر التي قد تلحقها تلك الجماعات بالقوات الامريكية. واما اذا ما حصل وان اتفقت الولايات المتحدة وايران على تسوية معينة- وهو امر ليس ببعيد- فانه عندئذ يمكن الحديث عن احتمال التغيير في الاستراتيجية الامريكية. وعليه فان طبيعة ومستقبل العلاقة الامريكية الايرانية سيكون لها دور مهم في تحديد مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق.

٢. المتغير الاسرائيلي:

رغم ان الدور الاسرائيلي في العراق يواجه بتكتم شديد حتى يبدو للمواطن العراقي ان ليس لاسرائيل يد في العراق، الا ان الامر في حقيقته يتفق مع وصف الفيل في الغرفة، اذ يدخل مجموعة اشخاص الى غرفة معينة وهم متيقنون ان في الغرفة فيلاً، الا انهم لايستطيعون رؤيته [٢]. وقدر تعلق الامر بموضوع البحث، فان المتغير الاسرائيلي سيدفع باتجاه عدم تغيير الاستراتيجية في العراق اذا ماتضمنت انسحاباً امريكياً، الامر الذي قد يفضي بمرور الوقت الى ان يستعيد العراق دوره وقوته. فاسرائيل تريد عراقاً ضعيفاً مشرذماً ومنقسماً، كما انها تعمل على ان لا يعود العراق لتأدية دوره القومي. من هنا فان الخيار الافضل لها ان تبقى القوات العسكرية الامريكية لاطول وقت ممكن طالما ان ذلك سيخدم اهدافها وسيمكنها من العمل في العراق تحت الحماية الامريكية.

٣. المتغير التركي:

استمر الفاعل التركي في العراق بصفته فاعلاً ايجابياً حتى وقت قريب، ولكنه تحول الى الاتجاه السلبي عندما استشعرت تركيا بتزايد توجه اكراد العراق نحو اقامة اقليمهم المستقل الذي يمكن ان يكون نواة (لدولة) مستقلة في المستقبل من المرجح ان

---

[١]- عامر هاشم، التنافس الداخلي الامريكي...، مصدر سبق ذكره.

[٢]- عن احتمالات التواجد الاسرائيلي في العراق ودوره واسبابه واهدافه انظر : فهمي هويدي، اسرائيل على ضفاف الفرات، الموقع الالكتروني لصحيفة الاهرام القاهرية، العدد ١٢٧، ١٣ تموز ٢٠٠٤. = http://www.ahram.org.egypt.archive/Arabic/Arabic1.htm

=وايضاً : بلال الحسن، اسرائيل في ضوء نتائج الحرب، ضمن كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٤٠١-٤٠٣.

تحتضن تحت جناحها اكراد تركيا ايضاً [1]. ومن هنا فاننا نرى ان المتغير التركي لن يؤثر على مستقبل الاستراتيجية الامريكية الا بقدر ما اذا كانت مضامين الاستراتيجية تتقاطع مع المصلحة القومية التركية. وهنا نتفق مع رؤية انه مهما كان شكل الاستراتيجية الامريكية في المستقبل، فانها لا تتقاطع مع المصالح التركية لان حجم المصالح المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة اكبر من اي خلاف قد يحصل.

٤. المتغير العربي:

لم تزل الدول العربية المجاورة للعراق في حقيقة الامر رافضة للعملية السياسية الجارية في العراق وعاملة بالضد منها رغم انها قد استقبلت لاكثر من مرة زعماء سياسيين عراقيين. فالدول العربية التي للاسف ساعدت في احتلال العراق اكتشفت مدى سذاجة التوجه السياسي لديها حينما اتاح الاحتلال الامريكي للعراق فرصة ذهبية لوصول النفوذ الايراني الى حدودها، الامر الذي عجزت ان تحققه ايران منذ بروز مذهب تصدير الثورة الاسلامية الى هذه الدول بعد الثورة الاسلامية ١٩٧٩. وفي هذا الاطار فان على الدول العربية ان تكون اكثر فاعلية باتجاه التاثير في الاستراتيجية الامريكية المقبلة من حيث الضغط على الولايات المتحدة باجراء اصلاحات حقيقية في العراق سياسية وغير سياسية، تقلل من اثر الدور الايراني المتنامي في العراق. اما عكس ذلك فان الاطراف الاقليمية العربية اضعف من ان تؤثر هي بذاتها في الملف العراقي، رغم مايشاع عن بعض التدخلات السلبية في الجانب الامني ولاسيما في السيطرة على الحدود ومراقبتها. الا ان واقع الحال يجعلنا نرى ان هذا المتغير لن يكون له تاثير مهم في تحديد مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق.

٥. متغيرات البيئة الدولية :

وينحصر اثر هذه المتغيرات من حيث استمرار الدعم الدولي للجهود الامريكية في العراق من عدمه. صحيح ان الولايات المتحدة احتلت العراق بدون قرار اممي، الا انها مالبثت ان لجأت الى الامم المتحدة لتحصل منها على شرعية الاحتلال وادارة شؤون العراق، ولجأت اليها لكسب الدعم الدولي عندما غاصت رجلها في رمال المنطقة الغربية ووحول المناطق الاخرى، اذ وجدت في الدعم الدولي مخرجاً لما يمكن ان يترتب من تطورات للاوضاع. وهنا فان الدعم الدولي يعد امراً رافداً للاستراتيجية الامريكية في العراق، والعكس يصح، في ظل ما صدر من توصيات ووثائق سرية عن وكالة المخابرات المركزية جاء فيها ان من ابرز التهديدات التي قد تواجهها الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة فضلاً عن (الارهاب)، هو فقدان الولايات المتحدة لدعم حلفائها.

ان هذه المتغيرات ستسهم وبدرجة كبيرة في تحديد مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق.

---

[1] - حول هذا التحول انظر: عامر هاشم العواد، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية، بحث مقبول للنشر في مجلة الدراسات السياسية (بيت الحكمة) ، بغداد، ص ص ١٩-٢٦.

وفي العموم، وبدون الدخول في التفاصيل الفرعية لما يمكن ان يحمله المستقبل من احتمالات تخص وضع الاستراتيجية الامريكية، فان المتغيرات السابقة ومايمكن ان ترتبه من آثار تحيلنا الى القول ان مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق سيندرج تحت احتمالين: الاستمرارية، او التغيير.

الاحتمال الاول: الاستمرارية

ينطوي هذا الاحتمال على ان الولايات المتحدة ستبقي على ذات الاستراتيجية التي تتبعها في العراق انطلاقاً من تصور وادراك مؤداه ان هذه الاستراتيجية ماضية قدماً في تحقيق اهداف الاحتلال، وان حصل تغيير فسيكون في الخطط الفرعية وليس في الشكل العام للاستراتيجية، على اساس ماتحقق من النجاحات الامنية والسياسية. وما يعزز من امكانية هذا الاحتمال الآتي:

١ - النجاح المتزايد للخطة الامنية، وهو امر يلمسه المواطن العراقي حيث تراجع اعمال العنف والتهجير.

٢ - نجاح الحكومة العراقية بالاستمرار بتادية مهماتها رغم كل العوائق التي واجهتها، وهو مايضفي بعض النجاح للاستراتيجية السياسية الامريكية.

٣ - انضمام الجماعات السنية للعملية السياسية بعد ان كانت ترفض ذلك في السابق، وبعد ان اصطفت مع الولايات المتحدة في محاربة تنظيم القاعدة.

٤ - القضاء التدريجي على تنظيم القاعدة، مع كبح نشاط المليشيات وتوسيع السيطرة الامنية للقوات العراقية.

٥ - استمرار التصعيد الامريكي ضد ايران واتهامها بالسعي لتهديد امن جيرانها وامن اسرائيل، الامر الذي يتطلب معه الابقاء على القوات العسكرية لضبط الامن في العراق اذا ما حدثت مواجهة في المستقبل وما يستتبعه من الحفاظ على المصالح الامريكية. كما ان خوف اسرائيل من هذه المسألة تحديداً سيدفع باتجاه الابقاء على الاستراتيجية الامنية مع استحداث تغييرات عليها بما يمكن ان يلائم المهمة القادمة.

٦ - احتمالية وصول مرشح الحزب الجمهوري الى سدة الرئاسة الامريكية، واذا ما وصل جون ماكين الى الرئاسة فانه من المرجح ان يسير على خطى الرئيس بوش، وقد تعهد هو بذلك في حملته الانتخابية.

٧ - التحذيرات التي تصدر من بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الاكثر قرباً من الادارة الامريكية والتي لها علاقة بالمؤسسة العسكرية التي تتضمن ما يفيد بان اي تغيير جوهري في الاستراتيجية الامريكية ينطوي على سحب القوات الامريكية يعد خطأً جسيماً يهدد الوضع الداخلي في العراق ويفشل النجاحات التي تحققت.

ان استمرار النجاح الامني، ووصول رئيس الى البيت الابيض لديه ذات التوجهات العامة للادارة الحالية، واجراء تغييرات سياسية فعالة في العراق منطلقة من اساس المصالحة الوطنية تحقق لكل فئة طموحاتها دون ان تشعر بالتهميش او الغبن، فضلاً عن اقامة نوع جديد من التحالف بين العراق والولايات المتحدة، كلها شروط اساسية لتحقق مثل هذا الاحتمال. وما عداها فان التفكير سينصرف الى الاحتمال الآخر.

الاحتمال الثاني: التغيير

يقوم هذا الاحتمال على فرض مؤداه ان الاستراتيجية الامريكية في العراق- الكلية او على مستوى الاستراتيجيات الفرعية- ستجري عليها بعض التغييرات التي تنبع من فكرة ان تحقيق اهداف الاحتلال يمكن ان يتم بطرق اخرى دون الاستمرار على خطط الرئيس بوش وفريقه من المستشارين والقادة العسكريين نفسها. والدافع الاساس لهذا التحول التعثر الذي واجهته الولايات المتحدة في مرحلة مابعد الاحتلال. وما يعزز من امكانية تحقق هذا الاحتمال مايأتي:

١ - التكلفة الاقتصادية الكبيرة للفعاليات العسكرية الامريكية المختلفة في العراق وما يلحق بها داخل الولايات المتحدة، الامر الذي يؤثر على الخطط الاقتصادية الامريكية ويزيد العبء على دافع الضرائب الامريكي. لاسيما وان الاقتصاد الامريكي بدأ يعاني من عجز في الميزانية، مع تراجع في قيمة الدولار مقارنة بالعملات الاخرى كاليورو والين الياباني.

٢ - احتمالية صعود مرشح ديمقراطي لسدة الحكم، والمرشحان المتنافسان على هذا المنصب وعدا باجراء تغييرات في الاستراتيجية المتبعة في العراق، وحتى لو كانت مجرد وعود انتخابية، الا اننا نرجح ان فوز الديمقراطيين سيجلب معه تغييرات معينة على الاستراتيجية.

٣ - رفض الرأي العام الامريكي لاستمرار احتلال العراق دون نجاحات كبيرة، لاسيما بعد ان توضح له كذب المسوغات التي طرحتها ادارة الرئيس بوش بشأن التهديد الذي يشكله العراق للامن القومي الامريكي، وتزايد القناعة بان الحرب لم تخدم سوى مصالح مجموعة من اليمينيين وجماعات المصالح الكبرى.

٤ - التوصيات والدراسات التي تدعو الى تغيير الاستراتيجية المتبعة في العراق. ولنتذكر ان توصيات لجنة بيكر هاملتون التي دعت لاجراء تغييرات ومراجعة واسعة للاستراتيجية المتبعة في العراق فرضت على الادارة الامريكية الاخذ بها او بعضها، رغم محاولات الادارة اهمالها. وفي هذا الصدد يقول الباحث الاستراتيجي الامريكي انتوني كوردسمان" وحتى في افضل الظروف يجب ان نغادر العراق،... ان نكون مع العراقيين اصدقاء فهذا امر ممكن، ولكن لاسياسة في العراق او في هذه المنطقة او في العالم يمكن ان تنجح حيث تسعى الولايات المتحدة للاحتفاظ بقواعد او البقاء بصفة محتل" [١].

٥ - التراجع الذي اصاب تيار المحافظين الجدد ودورهم في توجيه السياسة الخارجية وصنع الاستراتيجية، الامر الذي قد يفضي الى ان الاستراتيجية المتبعة في العراق والتي خطتها انامل هؤلاء لايمكن ان تبقى هي الاستراتيجية ذاتها.

٦ - رغم النجاحات في الجانب الامني، الا ان امام الولايات المتحدة طريق طويلة لتحقيق الاهداف التي جاءت من اجلها في العراق، وبما ان الاكلاف تزداد، فلابد من رؤى جديدة توصل للهدف وباكلاف اقل.

٧ - ان الداخل العراقي بدأ يعي كذب التوجه الامريكي، وهو يطالب برحيل القوات الامريكية التي لم تجلب للعراق الحرية الحقيقية التي وعد بها.

٨ - ان الكثير من الجهات السياسية العراقية التي تعاونت مع الولايات المتحدة قبل وبعد حرب الاحتلال، تعمل في حقيقة الامر لمصلحتها الذاتية، ولاتوجد اية موانع اذا ما قلبت تحالفاتها لصالح اطراف اخرى اذا ما استشعرت ان مكاسبها ستصبح في خطر. ومن ثم فاستراتيجية استمرار الاعتماد على هذه الجماعات قد لاتؤتي اكلها دوماً.

---

[١] - **انتوني كوردسمان، نحو استراتيجية امريكية فعالة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.**

٩ - على الولايات المتحدة ان لاتتوقع استمرار الدعم الدولي لاجل غير مسمى، فما بقي من القوى المشتركة مع الولايات المتحدة في التواجد العسكري على ارض العراق وضعت لنفسها تواريخ قريبة لتعلن انتهاء مشاركتها. الامر الذي يفرض ان حدث على الولايات المتحدة اعباءً اضافية ستزيد من صعوبة انجاز المهمة المتعثر انجازها اصلاً.

وفيما نرى ونجتهد، فان مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق سيشهد نوعاً من التغيير، ليس في التكتيك وحسب، وانما ايضاً على صعيد الخط الاستراتيجي العام. وهو تغيير تؤثر فيه محددات البيئة الداخلية الامريكية، وكذلك الاوضاع الداخلية في العراق، وطبيعة العلاقات التي ستكون بين الولايات المتحدة ودول الجوار العراقي، وايضاً طبيعة اوضاع المنطقة، اذ ان الاستراتيجية الامريكية في العراق جزء من توجه استراتيجي عام. فضلاً عن مدى الدعم الدولي الذي ستحضى به الولايات المتحدة في حربها العالمية على ماتسميه(الارهاب)، ودعواتها في نشر الديمقراطية ، هذه الدعوات التي اتضح زيفها مرتين، الاولى عندما دعمت نظماً اخرى في المنطقة تتهمها هي ذاتها بانها(ليست ديمقراطية)، والثانية عندما وجهت حربها باتجاه حركة حماس الفلسطينية التي وصلت الى السلطة عبر صناديق الانتخاب.

وما يبقى لنا مهماً بصفتنا عراقيين ومتاثرين اكثر من غيرنا بنوعية الاستراتيجية التي ستتبعها الولايات الامتحدة تجاهنا، هو ان صانع القرار العراقي ينطلق في تعامله مع الولايات المتحدة ودول الجوار مما يمكن ان يستشفه من طبيعة التوجه الاستراتيجي الامريكي في المستقبل، وحقيقة النوايا الامريكية، فالاهداف شبه ثابتة، ولكن الاستراتيجيات متغيرة، وما يميز الادارات الامريكية المتعاقبة قدرتها الكبيرة على التاقلم البراغماتي، واعادة انتاج سياسات جديدة تعمل وفقها استراتيجيات جديدة. واستشفاف المستقبل حالة ضرورية لوضع الاحتمالات والحلول لما يمكن ان يحمله المستقبل من تطورات، فالتفكير الآني حالة عفا عليها الزمن رغم ان العقل الرسمي العربي مازال يتداولها، اما التفكير الصحيح فيتطلب ان نستشرف صورة المستقبل، وان نضع كل الاحتمالات امام نظرنا، وان نضع لكل احتمال الخطط التي يمكن ان نتعامل بها معه. وعندما يتحقق احتمال معين تكون لدينا الخطة المرصودة للتعامل مع هذا الاحتمال او ذاك، وهو ما سيفضي بالنتيجة الى سلامة القرار السياسي الذي لم يولد من فراغ وانما يكون قد بني على وفق مبادئ الدراسات العلمية.

الخاتمة

انتهى بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى(الصفحة ٣٦) في توصيفه الوضع الاستراتيجي الذي كانت عليه الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي الى القول "ان آيا من الامبراطوريات، روما، الصين، المغول، البريطانيين، الفرنسيين... لم تكن عالمية بالمعنى الصحيح...فيما يبدو التفوق العالمي الامريكي وانتشاره اليوم فريداً في نوعه. فالولايات المتحدة لا تسيطر على جميع محيطات العالم وبحاره فحسب، بل انها تملك قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على السواحل تمكنها من فرض نفوذها على الداخل بطرق ذات أهمية سياسية" . ولديمومة هذا الوضع الامبراطوري تبنت الولايات المتحدة استراتيجية او استراتيجيات عالمية اختلفت بين حقبة واخرى تبعا للظرف العالمي ولطبيعة المرحلة التي تمر بها صاحبة المشروع الامبراطوري. وتقف استراتيجية الحرب الوقائية في آخر الترتيب، وقد اشتقت منها استراتيجيات فرعية وجهت لمناطق بعينها، ومنها الاستراتيجية التي حيكت ضد المنطقة العربية وجوارها، فكان احتلال العراق جزءا من المشروع الامبراطوري الامريكي الذي اريد من وراء احتلاله ضمان الحفاظ على المصالح الامريكية، وخدمة الحليف غير العربي في المنطقة- اسرائيل-. الا ان الاستراتيجية الامريكية التي قيل ان الادارة الامريكية قد سارت عليها بعد حرب الاحتلال لم تحقق

الاهداف المعلنة – واشدد على مصطلح الاهداف المعلنة- في خلق عراق آمن ديمقراطي مرفه يكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية وجوارها رغم كل التعديلات والتغييرات التي ادخلت على الاستراتيجية الامريكية في العراق.

واذا ما ارادت الولايات المتحدة فعلا ان تصل لاهدافها المعلنة في العراق فاعتقد ان خيارها الافضل سيكون احداث تغييرات واسعة على استراتيجيتها، فالسير على ذات الطريق لن يوصل الولايات المتحدة لهدفها المعلن، واذا كانت نتائج احتلال العراق حفرت نقطة سوداء في التاريخ الاستعماري الامريكي كونها كشفت عن هشاشة الجندي الامريكي الذي صور للعالم وكانه المخلص المقدام للبشرية من مآسيها، فان تغيير تلك الصورة يستوجب التفكير بصيغ اخرى تنقذ سمعة الولايات المتحدة التي انحطت بسبب التصرفات غير الحضارية للقوات الامريكية، وتنقذ العراق ايضا الذي تعرض لما تعرض له بسبب الاحتلال وتبعاته. ان استعراض اثر المتغيرات المؤثرة في تحديد مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق ترجح التوجه نحو اجراء تغييرات في الاستراتيجية، ويبقى التغيير امراً شاملاً، لنا ان نستنتجه، الا ان طبيعته وحجمه وفحواه تتحدد من قبل من يصنع او يصنعون الاستراتيجية. ولنا ان ننتظر ما سيفضي اليه المستقبل لنتعامل معه بطريقة فضلى، فان اعددنا العدة فقد اصبنا، وان انتظرنا الى ان يحدث الحدث دون استعداد مسبق، فلن تكون عندها النتائج وفق ما نأمل.